مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: سياسة الصين الشرق أوسطية بعد العام 2001
اسم الكاتب: م.م. مازن قاسم مهلهل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/283
تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 21:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسة الصين الشرق أوسطية بعد العام 2001

م.م. مازن قاسم مهلهل(*)

الملخص:

تعد السياسة الخارجية الصينية عامة، وتجاه الشرق الأوسط خاصة، من الموضوعات التي تتطلب بحثا، لتفهم مسبباتها، وعلى أي شيء ترتكز، والبحث في نتائجها، كونه من الموضوعات التي تعين الباحثين والسياسيين في هذه المنطقة على تفهم المسببات التي يمكن ان تدفع دولة كبرى مثل الصين على دخول المنطقة ومنافسة الولايات المتحدة فيها في السنين القادمة.

The foreign policy of china is considered an important subject generally, in addition its very significant towards the Middle East specifically. It is the most valued topic, that needs deep academic investigations in order to identify the important factors causes and its consequences, this kind of research provides a proper understanding to the researchers and politicians, it will prove the reasons for China's with the impact to the region, the rivalry with the United States in the coming years.

المقدمة:

ان البحث في السياسة الصينية، تجاه الشرق الأوسط، واحد من الموضوعات المهمة التي تتطلب من السياسيين والباحثين الاهتمام بها، بحكم عناصر قوة الصين وطبيعة اهتماماتها وتوجهاتها العالمية، وكون الشرق الأوسط يحضى بعناصر مهمة تجعله مهما بنظر القوى العالمية استراتيجيا واقتصاديا

في هذا البحث، سيتم التركيز على نقاط مهمة متعلقة بالمسببات أو الدوافع التي تتحرك في ضوئها السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، والمحددات التي تحد من تلك الدوافع، مع تناول توجهات الصين العامة واشارات ضمنية للأزمة السورية كنموذج للبحث.

(*)مركز احياء التراث العلمي العربي /جامعة بغداد.

ان لكل بحث منهجية تميزه، ويتحدد بها، أي وجود خطوات يعتمدها البحث في الوصول إلى نتائجه، وهنا سيتم اعتماد اطار منهجي يتحدد به البحث فيما يتعلق بالاهداف التي يتوقع بلوغها، ومشكلة وفرضية محددتين، ومنهج بحث وهيكلية، وكما ياتي:

1-اهمية الموضوع

تعد الكتابة في الشان السياسي الخارجي احد القضايا التي تثير شغف الباحثين والكتاب، نظرا لكونها تعتمد على عوامل عديدة ذات نزعة دينامية، مع وجود لبعض البديهيات والثوابت، ومثل هذه الدينامية تتطلب من الباحث ان يكون اكثر دراية بتطورات الأحداث واتجاهاتها، وان تكون هناك لغة للقياس فيما يخص التعامل مع مسالة البديهيات واسقاطاتها على تلك الأحداث الدينامية. ومن هنا فان التعامل مع السياسة الصينية بوصفها نموذجا للبحث والدراسة هو الاخر يعد من الموضوعات التي تثير شغف الباحثين والكتاب، كون الصين واحدة من الظواهر التي احدثت تغيرات مهمة في الشان الدولي، ويتوقع ان يكون اسهامها في احداث التغير في الشان السياسي الدولي خلال السنين القادمة قابلا للملاحظة ومن الصعب على أي دولة ان تتجاوزه، بحكم وزن الصين في علاقات القوى الدولية.

اما الشرق الأوسط، فهي الاخرى قضية غير منتهية، فمنذ عدة قرون، والشرق الأوسط يشغل اهتمامات القوى الكبرى التي تتحكم بعلاقات القوى والنفوذ دوليا، وعلى نحو يفرض على كل دولة امتلكت مكانة في النظام الدولي ان ترصد بعض الاهتمام الاستثنائي لهذه المنطقة، لمجموعة مسببات مختلفة: سياسية وجغرافية وامنية واقتصادية وتاريخية ودينية.

وهنا، يكون لسياسة الصين تجاه الشرق الأوسط ميزة، فالمنطقة مهمة عالميا، والصين دولة يتزايد تاثيرها في النظام الدولي، وهي تهتم بالشرق الاوسط بشكل مضاعف، وهو ما يتطلب من الباحثين التركيز على هذه السياسة.

2–الهدف من الموضوع وحدوده

يتناول البحث موضوع سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط، وخلالها يهدف البحث إلى الوصول إلى الاهداف الاتية:

–معرفة المسببات التي تدفع الصين إلى الاهتمام بالشرق الأوسط في سياستها الخارجية.

–معرفة المحددات التي تقف بوجه وصول الصين إلى توسيع نطاق اهتمامها بالشرق الأوسط، أو تجعلها تعيد تكييف ادوات ووسائلها السياسية الخارجية.

–معرفة الكيفية التي يبتعامل بها الصين مع بعض الأحداث المهمة في الشرق الأوسط، مع الاشارة على حدث الأزمة السورية.

وكحقل اهتمام، يتناول البحث بالتحليل موضوع السياسة الخارجية، وهو واحد من الحقول المهمة في حقل العلاقات الدولية، ويعد علما متخصصا بحد ذاته، بحكم ما تم التوصل فيه إلى اطر نظرية ومنهجية طوال العقود الماضية.

وكمكان، يركز البحث على تناول موضوع السياسة الخارجية الصينية، تجاه منطقة محددة الا وهي الشرق الأوسط، مع اخذ حدث الأزمة في سوريا كانموذج.

وزمانا، يتناول البحث موضوع السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط للمدة بين 2001– 2015 .

3–مشكلة البحث والاسئلة البحثية

يتناول هذا البحث مشكلة بحثية متعلقة بسؤال بحثي مركزي مفاده: لماذا تتوجه الصين في سياستها الخارجية نحو منطقة الشرق الأوسط، وتعطيها حيز من الاهتمام المتزايد؟

هذه المشكلة الواقعة في صيغة سؤال بحثي، تدفع الباحث إلى صياغة بعض الاسئلة المهمة التي تحتاج إلى اجابة في متن البحث:

–هل سبق للصين الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط قبل العام 2001؟

–وما هي دوافع اهتمام الصين بمنطقة الشرق الأوسط؟

–وما الذي يحد من ان تبلغ الصين مستوى اعلى من الاهتمام في تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط؟

-وكيف تعاملت الصين مع الأحداث المهمة التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط؟

4-فرضية البحث

ان المشكلة والاسئلة البحثية في اعلاه، تدفعنا إلى صياغة فرضية محددة وهناك متغيران اثنان في ضوءهما تبنى الفرضية، وهما:

المتغير المستقل: ان اتجاه الصين نحو مرتبة القوى الكبرى، يترتب عليه ضمان تهيئة مستلزمات متعددة ومنها: الموارد والنفوذ والاسواق، وهو ما يضمن لها قدرة تاثير ومنافسة مع باقي الدول الكبرى.

المتغير التابع: ان الصين تتجه إلى التاسيس لمركز ومكانة دولية تتلاءم مع عناصر قوتها، وبضمنها التمتع بمكانة دولية في منطقة الشرق الأوسط.

اي ان تحول مكانة الصين في علاقات القوى وارتفاع شانها في الهرم الدولي يترتب عليها اعادة صياغة سياساتها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط على نحو يدفعها إلى تحقيق مزيد من الاهتمام، ومزيد من اعلاء شان المصالح وربما النفوذ والتأثير مستقبلا.

5-المنهجية

ان لكل بحث منهج محدد، يعتمده في التعامل مع التحليل ومع البيانات المتوفرة للموضوع محل الدراسة والبحث، وهنا سيعتمد البحث منهج التحليل النظمي، أي سيتم الانطلاق من كون ان هناك مجموعة من المدخلات: الدوافع، تدفع صناع السياسة الصينيين إلى وجوب ان يعطوا حيزا من الاهتمام المتصاعد لمنطقة الشرق الأوسط.

6-الهيكلية

وعليه، سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، فضلا عن الاطار المنهجي والخاتمة، وهذه النقاط هي: المحور الاول: البحث في دوافع التحرك الصيني نحو الشرق الأوسط، والمحور الثاني: البحث في ما يحد من قدرة الصين على بلوغ نفوذها وتاثيرها في المنطقة حده الاقصى، والمحور الثالث: البحث في كيفية تعامل الصين مع بعض الأحداث المهمة في منطقة الشرق الأوسط، وسيتم الاشارة إلى احداث الأزمة السورية بعد عام 2011.

المحور الاول: دوافع السياسة الخارجية الصينية

ان السياسة الخارجية محكومة في حركتها تجاه أي قضية أو منطقة جغرافية بوجود دوافع تقودها إلى توجيه مواردها واهتمامها بنسب متباينة تجاه المنطقة أو القضية أو الواقعة موضع الاهتمام.

وطالما ان الدول محكومة بعوامل مختلفة: جغرافية وقومية وتاريخية ودينية، وحتى من قبل اشخاص يقودوها متباينين في خلفياتهم وفي سقف طموحاتهم وبرامجهم، اذن، سيكون تباين الدول في دوافع حركتها وسياستها امر وارد.

والصين من بين الدول التي لديها دوافع تتحرك في ضوئها، أي ان حركتها ليست عشوائية، انما هي تتحرك في ضوء متغيرات عديدة، لا يمكن لأي صانع قرار صيني ان يتجاوزها، وعلى قدر طبيعة اهتمامات البحث بكونه مركز على منطقة الشرق الأوسط، فان المتغيرات التي تدفع الصين إلى الاهتمام بالشرق الأوسط يمكن ان نحددها بالاتي:

1-الدافع التاريخي:

لا يتفق الباحثون في تحديد معنى مصطلح الشرق الأوسط، فالمصطلح ابتداءا اطلق لغرض سياسي هو اذابة وجود إسرائيل في المنطقة العربية ككيان يمكن ان يكون منبوذا أو كيان صغير، وهو ما يتم عبر اجرائين:

-العمل على مزيد من تفكيك الكيانات العربية حتى يكون كل كيان صغير بذاته وحدة اميرية أو قبلية أو مذهبية مميزة في المحيط الإقليمي،

-والاجراء الاخر هو استقطاع بعض الكيانات العربية بفصلها عن عمقها العربي ووضعها بهذه المنظومة الجديدة، واكثر البلدان القابلة للتفكك هي: مصر وبلاد الشام والعراق، حتى يفقد العرب أي تواصل مع بعضهم البعض ويكون القسم المستقطع من نظامهم الإقليمي اعضاء في نظام إقليمي شرق أوسطي، قائم بذاته لا صلة له بمجموع العرب، ثم العمل على توسيع النظام الجديد: الشرق الأوسط باضافة دول اخرى اليه، واهم ما اتفق عليه هو اضافة إيران وتركيا.

ويوجد خلاف سياسي بين الاكاديميين في مدى انطباق الرؤى السياسية الغربية في توصيف الشرق الأوسط، وماذا يضم، فقسم يضيف السودان اليه واخرون يضيفون

افغانستان وباكستان، أي انه ليس هناك تحديد دقيق لمعنى الشرق الأوسط، كونه يركز على العوامل السياسية الغربية وليس على اعتبارات جغرافية أو قومية أو دينية[1].

ان الصين في حركتها نحو الشرق الأوسط على مدى تاريخها السابق على العام 2001 خلقت دافع مهم مفاده: ان الشرق الأوسط واحد من المناطق التي يتوقف عليها التوسع في اداء الادوار والمكانة عالميا. فالتاريخ كما تثبته وقائعه تبين ان نمو قوة اسبانيا والبرتغال وهولندا، وفرنسا وبريطانيا لتكون قوة عالمية انما كان في احدى دعائمه يتوقف على مقدار التوسع في مناطق النفوذ في المنطقة العربية، بحكم ما تمتلكه الاخيرة من عوالم قوة في النظام الدولي.

كما ان الصين قد اسست عبر تاريخها لعلاقات سلمية مع عموم دول الشرق الأوسط، حتى المراحل المتاخرة من القطبية الثنائية. فتاريخيا كانت الصين ترتبط بدول الشرق الأوسط عبر التجارة البحرية وتجارة طريق الحرير البرية، ولما تغير النظام السياسي في الصين وتحولت إلى نظام شيوعي فانها لم تعط ظهرها للدول الشرق أوسطية، انما تعاملت معها سياسيا وعسكريا واقتصاديا ضمن ما عرف بمجموعة دول عدم الانحياز ودول مجموعة ال77 (لقاءات بين مجموعة من الدول النامية في الستينات هدفت الى تعزيز موقف هذه الدول في النظام الدولي) التي تجمعت اغلب دول الشرق الأوسط في اطارها، في ظرف كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في وقته قد انتهجوا سياسة عدائية ضد الصين الشيوعية، وبعد ان انفتحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الصين وخففوا التوتر معها، اتجهت الصين إلى رفع سقف علاقاتها الشرق أوسطية، واستمرت تناصر القضايا الشرق أوسطية، ومنها مناصرة قضايا العرب في الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية التنمية والاستقلال، واستمرت في هذا المنحى حتى نهاية الثمانينات عندما اهتز النظام الإقليمي العربي على اثر تدخل العراق في الكويت وحدوث حرب الخليج الثانية عام 1991 والتي احدثت ارتباك واسع واضعاف لمواقف دول المنطقة، اتجهت بعده الصين إلى الانفتاح على تطوير علاقاتها مع إسرائيل باعتبارها مدخل للحصول على التكنولوجيا ومدخل لتوسيع علاقاتها مع الغرب[2].

وفي هذه الاثناء استمرت الصين تحافظ على استمرارية وتوسيع علاقاتها الشرق أوسطية مركزة على الجوانب التجارية، فهي تصدر السلع والخدمات والاسلحة إلى هذه الدول من منطلق تجاري، وعلاقاتها السياسية مع هذه الدول لم تصل بها إلى مستوى الصدام مع الغرب، كونها نظرت إلى الشرق الأوسط كمنطقة نفوذ أمريكية، في حين ان اهتمام الصين السياسي ينحصر بمنطقة جنوب شرق اسيا وشرقها وبحر الصين، بحكم حجم قوة الصين النامية. أي ان الصين اسست قبل عام **2001** لانطلاقتها الشرق أوسطية، كونها قوة دولية نامية بلا خلفيات تاريخية سلبية مع دول وشعوب المنطقة[3].

2-الدافع السياسي:

بقت الصين طوال قرون مضت لا تهتم بالتفاعل الخارجي بنية التوسع الإقليمي أو الكوني، ورغم انها بقت قوة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية متقدمة حتى القرن التاسع عشر تقريبا، الا انها بقت محافظة على نوع من العزلة نسبيا أي عدم التوجه إلى فرض هيمنتها على العالم أو على نظامها الإقليمي، وبعد ان تحولت الصين إلى شيوعية عام **1949**، صار لديها تصور عن وجود نظام عالمي منقسم على نفسه وانها لا تمتلك خيارات كثيرة فيه، فاما ان تنحاز لاحد القطبين وتحصل على معاداة من القطب الاخر، أو انها تتجه إلى عدم الانحياز، وتبني لنفسها طريقا في العلاقات الدولية، وهو ما استقرت عليه الصين خلال المدة السابقة على تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، اذ اتجهت بعدها لان تمارس دور الموازن في التوازن الإستراتيجي العالمي حتى نهاية الحرب الباردة. وخلاله كانت الصين قد صاغت إستراتيجيتها العالمية التي تقوم على عدة اسس اهمها[4]:

-ان الصين دولة تتجه إلى التنمية، بعد عدة عقود اكتشفت خلالها انها تحتاج إلى المزيد من الوقت حتى تستطيع بناء عوامل قوة داخلية كافية للتنمية وللدفاع.

-ان الاولويات التي تضعها الصين ستكون للزراعة والاقتصاد، وتاخير النظر بالقوة العسكرية، بحكم انها اتجهت إلى عدم اثارة الانتقاد في العلاقات الدولية أو الصدام مع القوى الاخرى، فكان اتجاهها إلى التطبيع مع اليابان ومع كوريا الجنوبية.

-ان الاتجاه إلى بناء قوة عالمية يبدأ من الداخل الصيني، ووضعت القيادة الصينية عند الشروع ببرنامج التحديثات عام 1978 سقف 50 عاما لتكون الصين قادرة على المنافسة عالميا، أي إلى العام 2030.

وخلال المرحلة اللاحقة على الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة كقطب مهيمن على النظام الدولي، اتجهت الصين إلى اعادة قراءة البيئة الدولية، في ظرف كان هناك نوع من التوتر في علاقاتها مع الولايات المتحدة طوال المدة بين 1988- 1993 (بسبب احداث ميدان تيان انمين التي قمعت فيه الصين تظاهرات طلابية مطالبة بمزيد من الحريات والحقوق، وهو ما دفع الغرب عموما إلى تقليص مستوى علاقاته مع الصين)[5]، ورغم ان الصين لم تعارض ظاهريا ما قامت به الولايات المتحدة من توظيف الامم المتحدة في ضرب العراق عام 1991، الا انها اتجهت من الناحية الفعلية إلى تبني عدة خيارات لتعزيز قوتها وموقفها في النظام الدولي مستغلة حجم التورط الامريكي المصاحب لتمدد الولايات المتحدة في الاحداث الدولية، ومنها[6]:

-توسيع عملية التنمية، ومنح المستثمرين والقوى الاجنبية مزيد من الفرص لدخول الصين، حتى يمكنها رفع معدل النمو، الذي لم ينخفض عن سقف 8% منذ الثمانينات. وهو ما يشكل عامل ضغط بوجه القوى الغربية التي تبحث عن كل ما من شانه دعم نموها ورفاهيتها الاقتصادية.

-الانفتاح على روسيا ضمن معادلة: البحث عن شريك يتفق معها على ضرورة انهاء نظام القطبية الاحادية، وهو ما بدأت روسيا تشاطر الصين بشانه عام 1995-1996، والبحث عن نظام دولي يوسع الخيارات امام الدول الاخرى خارج المنظومة الغربية.

-والانفتاح على كافة دول العالم، وكان اهمها الهند وإسرائيل.

هذه الإستراتيجية الصينية دفعت الادارة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون إلى توقيع اتفاقية للشراكة الإستراتيجية بين الدولتين، عام 1997، وبها تم رفع سقف التعاون الثنائي والإقليمي والدولي بين الصين والولايات المتحدة إلى مستويات مهمة للغاية[7].

ومع الالفية الجديدة وبروز المحافظون الجدد في الولايات المتحدة، وحدوث حدث 11 ايلول 2001 في الولايات المتحدة، وانفتاح الاخيرة على إستراتيجية حث العالم على مساعدة الولايات المتحدة في ترتيب المناطق الإستراتيجية، تحت عنوان محاربة الارهاب، اتجهت الصين إلى التعاون مع الولايات المتحدة وعدم استفزاز الولايات المتحدة بالبحث عن توسيع نطاق دورها العالمي. وتحت هذا العنوان، لم تعارض الصين احتلال افغانستان عام 2001 والعراق عام 2003، كما انها قبلت بوقف اغلب امدادات التكنولوجيا النووية إلى إيران بعد عام 2005 [8].

ورغم ان الصين لم تصطدم مع الولايات المتحدة في ادارتها لاحداث ما يعرف بالثورات العربية بعد عام 2011، ومنها حدث اسقاط نظام الحكم في ليبيا، الا ان الموقف الصيني بدء يؤشر تحولا في العقد الثاني من هذا القرن، كونها خلال العقود الماضية وسعت من مصالحها في كافة دول الشرق الأوسط ودول المنطقة العربية، وخاصة ما تعلق منه بالمصالح السياسية، اذ اطلقت الصين مبعوثا لها لعملية التسوية في الصراع العربي الإسرائيلي في سابقة لم تعهدها الصين سابقا[9].

كما ان مستوى خطاب الصين بدأ يؤشر وجود عدم اتفاق مع السياسة الغربية عموما في ادارتها للاحداث في المنطقة العربية، وقبلها كانت الصين واحدة من القوى التي لم تعط الولايات المتحدة ضوء اخضر لادارة ازمة ملف إيران النووي، وانما كانت مشارك فاعل ضمن مجموعة ما عرف ب(5+1+1) أي دول مجلس الامن دائمة العضوية والمانيا وإيران، حتى تم التوقيع على الاتفاق النووي صيف 2015 [10].

من كل هذا يتضح ان الصين تنظر للشرق الأوسط كمنطقة جغرافية تضمن من خلالها انفتاحا اوسع على النظام الدولي، خصوصا وانها تقترب من المدة التي وضعتها وخطتها لنفسها لتكون قوة عالمية كبرى. والاهم انها تنظر إلى ان الوقت ليس بصالح الولايات المتحدة وان العالم مقبل على تعددية قطبية، وانه يمكن كسب الزمن والتقدم خطوات خارج ما اسسته لنفسها من قواعد للحركة، خصوصا وان مواقف اليوم يمكن ان تجعلها تتمتع بمكانة اكبر في المنطقة في السنين القادمة.

3–الدافع الاقتصادي:

يمثل الاقتصاد واحد من اكثر الدوافع المؤثرة في الحركة الصينية عالميا، فالاقتصاد الصيني يعاني من عدم اتساق خطير، مفاده انه يعتمد على التصدير في تحقيق معدلات النمو المرتفعة، كما ان اغلب التكنولوجيا والمشاريع الصينية انما تعتمد على ما يتدفق من الغرب من تكنولوجيا ورأس مال، ومن ثم فان اغلاق الاسواق بوجه الصين أو سحب الاستثمارات الاجنبية سيجعل الصين تعاني بشدة.

ولادامة النمو الاقتصادي الصيني، فالاخيرة بحاجة الى[11]:

أ-تدفق الاستثمارات الاجنبية ومعها التكنولوجيا الغربية. فالاقتصاد الصيني بدء عام 1978 وهو متاخر عن العالم بعدة مراحل تكنولوجية، ووضعت زعامات الصين هدف استقطاب التكنولوجيا والاستثمارات في قمة اولوياتهم كشرط لازم للتحول، وبالفعل تدفقت الاستثمارات الاجنبية للصين، واليوم اغلب البضائع المصدرة هي ناتج شركات غربية تعمل في السوق الصينية ضمن شروط استثمارية: الاستفادة من رخص العمالة والقرب من اسواق التصدير الكبرى في العالم، وانتاج بشروط واحتياجات الاسواق المستهلكة وليس ضمن معايير التصنيع الغربية. مع اتجاه الصين إلى عدم حصر دخول الاستثمارات بالاستثمار الغربي انما ركزت في السنين الاخيرة على دخول المستثمرين العرب للاقتصاد الصيني ولهذا تمت اكثر من جلسة حوار عربي-صيني خلال العقد الاخير من الزمن، وانشاء منتدى دائم للتعاون العربي الصيني، لمناقشة سبل التوسع بالعلاقات بين الطرفين، خصوصا وان المستثمرين العرب قد صدموا بطريقة تعامل الغرب مع رؤوس الاموال العربية عام 2001 ضمن إستراتيجية التعامل مع الارهاب[12].

ب-استمرار وجود اسواق مفتوحة امام البضائع الصينية، وتمثل منطقة الشرق الأوسط بعدد سكانها الذي يناهز قرابة 300 مليون نسمة (مصر وبلاد الشام والعراق وتركيا وإيران وإسرائيل)، واحدة من المناطق التي يمكن للصين الدخول اليها وتحقيق منافسة فيها، خصوصا وان اغلب السلع الغربية هي سلع مرتفعة الثمن لا تتناسب ومستوى الدخل لمواطني المنطقة.

ج–الحاجة إلى تدفق موارد الطاقة وغيرها من الموارد الاولية إلى الصين. فالنمو الاقتصادي يحتاج إلى موارد مختلفة، ورغم ان الصين تملك الكثير من الموارد: الفحم بكميات تجارية، والنفط والغاز ايضا بكميات تجارية، والعديد من المعادن الفلزية، الا انها وبعدد سكان يقارب 1.3 مليار انسان، وبمعدلات تنمية استمرت فوق ال 9% طوال المدة اللاحقة على العام 2001، فانها تحتاج إلى الاستيراد لسد جانب من عدم تناغم الانتاج المحلي والاحتياجات، وان كانت الصين قد اكتفت من الفحم الا ان انتاجها من النفط والغاز الطبيعي صار اقل من معدل استهلاكها، وهو ما رفع سقف استيرادها منهما إلى مستوى 3 مليون برميل/يوم من النفط عام 2010، والى 6.3 مليون برميل/يوم من مجموع 10 مليون برميل/يوم متوسط ما استهلكته عام 2015، ويتوقع ان تبلغ متوسط كمية استيرادها من النفط سقف ال 12 مليون برميل/ يوم عام 2020، لتاخذ المرتبة الاولى في الاستيراد في حين ستتحول الولايات المتحدة نحو النفط الصخري أو غير التقليدي، وموارد الطاقة البديلة لسد اغلب احتياجاتها من الطاقة. ولم يقلل من هذا الارتفاع اتجاه الصين إلى تنويع مصادر الطاقة: الاستثمار في الطاقة النووية والطاقة المتجددة، والاستثمار في النفط غير التقليدي قبالة سواحل الصين الشرقية، وتوسيع استخدامات الفحم،..[13].

د–عدم استنزاف قدرات الصين الاقتصادية بتمويل انشطة أو التزامات عسكرية غير مدروسة وغير مقدرة، والسعي لتخفيف جوانب التوتر الإقليمي على طول حدودها الخارجية. فالمعروف ان الصين تحدها 14 دولة بريا، مع حدود بحرية مفتوحة وبتماس مع 8 دول، وفيها الكثير من النزاعات، والتي اذا ما انشغلت الصين بالتعامل معها عسكريا فانها ستقلب معادلة التنمية عليها، لان الانشطة وبناء قوات عسكرية عملية مكلفة، واليوم رغم ان الصين بدات ترفع سقف انفاقها العسكري، والذي قارب حسب احصاءات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، في الكتاب السنوي، نحو 216 مليار دولار عام 2014، اما المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن، ففي كتابه السنوي التوازن العسكري العالمي، يؤشر ان انفاق الصين بلغ 129 مليار دولار عام 2014. في حين ان الصين تعلن ان انفاقها

العسكري بلغ قرابة 93 مليار دولار. ومهما كان الرقم الصحيح من بين هذه الارقام فانها جميعا اشرت ان الصين رفعت سقف انفاقها الدفاعي الذي كان يبلغ قرابة 8.1 مليار دولار عام 2000 [14]، ومع ذلك فان اتجاه الصين لحماية سواحلها أو تقوية موقفها في وجه القوى الاخرى التي تنازعها في الحدود المشتركة البرية والبحرية، ونشر قوات لتكون قادرة على ضمان مصالحها دوليا،.. فانها تحتاج إلى مضاعفة هذا الانفاق إلى مستويات اعلى مما تنفقه حاليا، والصين تدرك ان هذا الامر لا يتفق مع طبيعة النمو في اقتصادها[15]. كما ان اداء اي دور دولي لا يمكن اتمامه من غير قوة عسكرية قادرة على ادارة نظام عالمي معقد.

4-الدافع الثقافي والحضاري:

ويعتبر المتغير أو الدافع الحضاري واحد من الدوافع التي تدفع الصين إلى الاهتمام بالسياسة الخارجية وبالبيئة الإقليمية والدولية. ومبعث الاهتمام بالدافع أو المتغير الثقافي والحضاري ان الصين هي من المجتمعات الشرقية، والتي هي مجتمعات حضارية في المقام الاول، ولا تتجه كما يذهب الغرب نحو الوجهة المادية الا بتفاصيل صغيرة أو محدودة، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، ان العالم شهد انقسام ايديولوجي على اساس قيمي بعد الحرب العالمية الثانية بين قطبين احداهما استطاع ان يمثل الشرق هو الاتحاد السوفيتي والاخر مثل الغرب هو الولايات المتحدة، ثم اعيد تعريف العالم قيميا في السبعينات صعودا عندما تم الاشارة إلى عالم الشمال وعالم الجنوب؛ ورغم تداخل المعنى مع البعد الاقتصادي الا ان المعنى الجاري لعالم الجنوب كان حاضرا بكون الاخير اضعف في معدلات التنمية من عالم الشمال المتقدم حضاريا واقتصاديا[16].

والمسالة الاخرى هي المتعلقة بما حدث بعد انتهاء الحرب الباردة من صعود للبعد الحضاري في العلاقات الدولية، أي ان الولايات المتحدة اتجهت إلى خلق بيئة تفاعل دولي تركز على وجود عدة حضارات متقاطعة متصارعة، بينها حضارة الغرب وحضارة الصين الكونفشيوسية وحضارة الهند وغيرها، ورغم ان المفكرين الأمريكان ركزوا على ان الصين وحضارتها اقل عدائية للغرب الا انها تبقى آخر ومختلفة عن الغرب، وهي ستكون آجلا

أم عاجلا عدو للغرب، وهذا الامر دفع الصين إلى ايلاء مجالها الحضاري اهتمام، فاعادت تعريفه لتكون ما يعرف بالصين الثقافية الكبرى: الصين وتايوان وسنغافورة، مع التاكيد ان هناك بضع عشرات الملايين من الصينيين المنتشرين في جنوب شرق آسيا، الممكن توظيفهم بما يخدم مصالح الصين[17].

كما ان البعد الحضاري كان حاضرا في توجه الصين نحو الشرق الاوسط، باعتبار ان الشرق الاوسط يسوده مجال قيمي اسلامي، وهو محط اهتمام وعداء الغرب، وهو ما يسمح بتوسيع سقف التعاون الصيني الشرق اوسطي.

المتغيرات اعلاه، كلها حاضرة في علاقات الصين وسياساتها الخارجية، وبضمنها تجاه الشرق الأوسط، فهذه المنطقة مهمة في النظام الدولي بحكم عوامل عديدة، تفاعلت مع دوافع الصين الخارجية، ومنها ان المنطقة تحتوي بداخلها على كميات مهمة من احتياطات الطاقة العالمية في مجالي النفط والغاز الطبيعي تقدر بنحو ثلثي الاحتياطي العالمي، ناهيك عن موقعها الإستراتيجي، وكونها سوق يمكن ان تنمو،.. وهذا ما يجعلها محط اهتمام السياسات التي تعتمدها الدول الكبرى، وبضمنها القوى المتطلعة لاداء ادوار دولية والراغبة ببلوغ مرتبة دولية هامة في النظام الدولي.

المحور الثاني: محددات السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط

لقد بدء توجه الصين نحو الشرق الأوسط منذ مدة ليست بالقصيرة، والشرق الأوسط كنظام قيد التشكل انما هو حصيلة دول عدة لا رابط قومي بينها، كما تم بيانه ابتداءا، والصين في حركتها نحو هذه المنطقة لها ثلاث توجهات قابلة للملاحظة: احداها سابق على العام 1949، وفيه كانت تقيم علاقات تجارية مع هذه المنطقة من دون ان يكون لها علاقات سياسية فاعلة على نحو عكس وجود رغبات صينية محدودة جدا للانغماس بالتفاعلات الدولية، والاخر بين 1949– 1990، وخلالها تبنت الصين الشيوعية، وبه صار للصين منظور للنظام الدولي، واهتمت خلاله بمسالتين: انماء الداخل الصيني، والاهتمام بالدول النامية باعتبارها دول وشعوب تعرضت لاضطهاد غربي راسمالي، واتجهت إلى التعاون معها دون الاصطدام بالغرب، والاتجاه الاخير لما بعد العام 1991، وفيه بدأنا نشهد تحولا في الفلسفة الصينية، فالحديث الذي كانت تركز عليه

الصين انها لن تتفاعل بفاعلية مع العالم الا في اعقاب خمسون عاما كما اطلقته في بدء ثورة الاصلاحات عام 1978[18]، بدء يتغير وصار الحديث عن ان الصين عليها ان تضمن مكانة في العلاقات الدولية وتحديدا في المناطق الإستراتيجية ليس بدلالة الرغبة بالصدام مع الولايات المتحدة انما بدلالة ان العالم لن ينتظر الصين لحين اكمال مسيرة الاصلاح بداخلها، وهذا الامر دفع الصين للدخول بقوة في الشرق الأوسط، على صعد الطاقة والسلاح والتجارة،. بل وبدأت تبحث عن حوار مع العرب ومع الإيرانيين بشان ما يمكن ان تقوم به الصين لتفهم الشرق الأوسط، ولتوسع من دائرة العلاقات بين الطرفين[19].

وبالفعل، اصبحت الصين ترفع سقف علاقاتها بدول الشرق الأوسط بعد العام 1991، وصولا لحدث 11 ايلول عام 2001 في الولايات المتحدة، والذي جعل الصين ودول الشرق الأوسط عامة تعيد النظر بعلاقاتها وتطويرها .

وعموما، فان وجود رغبات بالتوجه الفاعل، نحو الشرق الأوسط من قبل الصين ليس بذلك الامر اليسير، فالشرق الأوسط فيه معوقات ومحددات تجعل تفاعلات الصين فيه تواجه محددات، كما ان الصين نفسها فيها محدد لبلوغ هذه المرتبة من التفاعل. ويمكن وضع تلك المحددات، داخلية متعلقة بالصين، وخارجية متعلقة بالشرق الاوسط، في الاتي:

1-المحددات الصينية:

ما زالت الصين دولة تتطور على صعيد قدراتها المختلفة، رغم انها تشهد نموا مرتفعا منذ العام 1979 (تاريخ اطلاق برنامج الاصلاح الاقتصادي) لغاية اليوم[20]، وبسببه ارتفع نصيب الصين في الاقتصاد العالمي ليبلغ قرابة 9% عام 2014، الا انه بالمحصلة لا ينفي انه اقتصاد معتمد على الاستثمارات الاجنبية وعلى الاسواق الخارجية، وهو ما يجعل الاقتصاد الصيني يعاني في حالة تعرض ركائزه للضرر[21].

ولا تتوقف المحددات التي تواجه الصين على ضعف اقتصادها في اعلاه، انما هناك مشكلة في قطاع الطاقة لديها، فهي تعتمد على الطاقة التقليدية بمعدلات مرتفعة، وباستثناء الفحم، فان اغلب النفط والغاز الطبيعي مستورد من السوق العالمية، وهو ما يجعلها عرضة لضغوط المنتجين، لهذا اتجهت الصين الى:

أ-الاستثمار في النفط والغاز الموجود في جنوب وشرق بحر الصين الجنوبي، وهو امر دفع إلى تقاطع مصالح مع اليابان ودول جنوب رقي آسيا، بشان المياه الإقليمية والجزر المنتشرة في هذا البحر، لاسباب تتعلق بتوسيع مجالات نفوذ الصين، وللبحث عن الموارد فيها، ولتكون قواعد متقدمة تعطي للصين فسحة حركة بعيدا عن عمليات خنقها ضمن الحدود الحالية[22]

ب-الاستثمار في النفط والغاز غير التقليدي[23]، وتشير الاحصاءات ان هناك كميات غير مقدرة من النفط غير التقليدي في بحر الصين الجنوبي والشرقي تكفي لتحويل الصين إلى عملاق مصدر للنفط والغاز عالميا، والاحتياطات الاولية تضعها بين 10- 12 الف مليار برميل، ويمكن استخراج نحو 3000 مليار برميل من النفط منها بشكل قابل للاستخدام الصناعي. اما كميات الغاز الصخري التي توجد في مياه الصين الإقليمية فتقدر بنحو 36 الف مليار م3، وهي تجعل الصين بالمرتبة 6 عالميا أي نحو 21% من احتياطي العالم من الغاز، ناهيك عن احتياطي آخر على الجانب القاري من حدود الصين الإقليمية يبلغ 2000 مليار م3 من الغاز الطبيعي، وهي كميات تكفي لادامة عجلة النمو الاقتصادي لعدة عقود قادمة. وادت الاكتشافات النفطية وتطور التكنولوجيا إلى تحول الصين من المركز ال 7 عام 2000 إلى المركز الرابع عالميا في انتاج النفط، ومن المركز ال 17 عام 2000 إلى المركز السادس في انتاج الغاز عالميا، عام 2014[24].

ج-الاستثمار في حقول النفط والغاز في الشرق الأوسط، وافريقيا، ووسط اسيا، وأمريكا اللاتينية، لسد حاجة الصين من النفط، وتقدمت الشركات الصينية سوق المنافسة وحصلت على عقود استثمار تكفي لتغطية احتياجات الصين النفطية لنحو ثلاثة عقود قادمة، خاصة في ايران والعراق والسودان ودول اخرى[25].

فالصين ستكون قادرة على ضمان أمن الطاقة لديها خلال السنين القادمة، وهو ما سيقلل من مستوى توجهها للشرق الأوسط[26]، المنطقة التي تعاني من ارتفاع سقف المخاطر فيها، ومن ثم فانه يعطي للصين قدرة نمو مستقرة.

يضاف لذلك، ان القوة العسكرية الصينية ما تزال ضعيفة نسبيا، وهي غير قادرة على مواجهة الولايات المتحدة في جنوب شرق اسيا، ناهيك عن حلفاء الولايات المتحدة التقليديين: اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتايوان واستراليا، وهي كلها تجعل اهتمامات الصين تنصب امنيا على محيطها الجنوبي والشرقي وليس على الشرق الأوسط.

مما تقدم، هناك محددات صينية لا تشجع الصين على الانغماس في مناطق اخرى ربما تسهم برفع كلف وليس بجلب عائدات، في حين ان المنطق الذي يسود في سلوك الصين منذ عدة عقود هو منطق براغماتي يتجه حيث توجد المصلحة.

2-المحددات الدولية:

ان واحدة من اهم المحددات الدولية هي الولايات المتحدة، ثم روسيا. اما الولايات المتحدة فانها تربعت على قمة الهرم الدولي عام 1990- 1991 عندما انسحب الاتحاد السوفيتي من معادلات التوازن العالمي وتفكك، ولتذهب عام 2001 إلى صياغة إستراتيجيات تقوم على توظيف سياسي واضح للقوة العسكرية عالميا على نحو يحقق لها تفوقا لا يمكن للقوى الاخرى بلوغه، رغم انه اتى بنتائج جد سلبية على الولايات المتحدة، كما سنشير له لاحقا.

تعد الولايات المتحدة قوة عظمى، وهي تهتم بالشرق الاوسط بوصفه مجالا حيويا للمصالح الامريكية، استراتيجيا واقتصاديا وحضاريا، كما ان هناك اسرائيل التي ينظر اليها صناع السياسة الامريكان بوصفها مصلحة لا يمكن تركها من دون حماية[27].

واستعراض الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، يظهر انه يعود الى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتوسع بشكل لافت للنظر بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس مستهل سبعينيات القرن الماضي، ليبدأ بعدها تمدد واسع للولايات المتحدة في المنطقة، وانتقل التمدد من اهتمام واعتماد على الحلفاء الإقليميين في السبعينات إلى وجود اساطيل في الثمانينات، إلى نشر قوات وقواعد في التسعينات، إلى احتلال العراق

وافغانستان في الالفية الجديدة[28]. بمعنى آخر ان الولايات المتحدة حققت نشر لقواتها واصبحت لاعبا محليا في عدة صراعات وقضايا: امن الخليج العربي، والصراع العربي الإسرائيلي وافغانستان والعراق[29].

وحدث 11 ايلول كما يذهب العديد من الباحثين انما هو حدث مفبرك من قبل قوى أمريكية يمينية متشددة باحثة عن توسيع الادوار الأمريكية عالميا، أي ايصال العالم إلى قناعة ان هناك خطر تعرضت له الولايات المتحدة يتطلب منها ان تتصرف بمنطق عسكري وامني عالميا ومساعدة كل دول العالم في فتح ملفات امنية وعسكرية تتعاون بها معها، وهو ما سمح للولايات المتحدة باقصى انتشار، لكنه تسبب بنتيجة اخرى عكسية تماما الا وهي: ان التمدد كان على حساب سحب موارد محلية لا تعوض للانفاق على ترتيب البيئة الخارجية، مما تسبب بعض المشكلات للاقتصاد الامريكي[30].

لقد ارتفع انفاق الولايات المتحدة العسكري من نحو 322 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 650 مليار دولار عام 2014، مع وجود نفقات تقدر بين 50–60 مليار دولار لتغطية انشطة عسكرية ومساعدات في / أو لدول حليفة، ناهيك عن نحو 450 مليار دولار ينفق على البحث والتطوير لصناعات ثنائية الاستخدام [31]، وهذا الانفاق المرتفع تسبب بان يتراجع النمو الاقتصادي الأمريكي من نحو 3.2% عام 2000 إلى قريب من الركود عام 2009 و 2010، وولد ازمة مالية واقتصادية، وارتفع سقف الدين المحلي إلى قرابة 17 الف مليار دولار، أي فاق معدل الناتج المحلي الاجمالي البالغ قرابة 16 الف مليار دولار عام 2014، ووجود عجز سنوي في التبادل التجاري، بلغ عام 2010 نحو 470 مليار دولار، وبلغ عام 2014 نحو 420 مليار دولار [32].

عموما، ان الولايات المتحدة، ورغم ما الم بها من تحديات بعد إستراتيجيات عام 2001 ابقت الشرق الأوسط وقضاياه تحت تاثيرها، واشركت الاتحاد الاوروبي في قضية البرنامج النووي الإيراني، وانسحبت من العراق عسكريا عام 2011، وقلصت وجودها العسكري في افغانستان، ودفعت المنطقة إلى فوضى واحداث ما عرف بالربيع العربي بقصد اعادة رسم خرائط المنطقة التي ظهرت بعد سايكس بيكو مستهل القرن الماضي[33].

واليوم، تنخرط الولايات المتحدة بكثافة في التفاعلات الإقليمية، على نحو لا يتوقع ان تجد بعض القوى الكبرى مجالا لدخول المنطقة، ومنها المجالات العسكرية، اما اقتصاديا فان المنطقة بدأت بتنويع خياراتها نحو اوروبا واسيا، وثقافيا ما زالت الثقافة الغربية وخاصة الانكليزية هي المهيمنة على هذه المنطقة، وهو ما يجعل المنطقة تتقبل الوجود الأمريكي والاوروبي اكثر من تقبلها للوجود والتأثير الصيني.

اما روسيا، فانها كانت قوة عظمى حتى وقت قريب، بعد نحو ست قرون من التوسع والتمدد المستمرين حتى بلغت تخوم قريبة جدا من الشرق الأوسط، باحتلالها افغانستان عام 1978[34]، لكنها ما لبثت ان انسحبت نحو الداخل بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، ثم عادت في مستهل الألفية الجديدة باحثة عن ادوار في الشرق الأوسط بدأته بالملف النووي الإيراني والقضية السورية، وانتهى بها الامر إلى إيجاد موطئ قدم، يمكن ان يفيدها في أي مساومة لاحقة مع الغرب بشان أوضاع أخرى في شرق اوروبا والقوقاز ووسط اسيا. كون قدرات روسيا ما تزال محدودة جدا، وتعاني مناطق ضعف واسعة، لا يمكن معها الاستمرار في مقاومة الجهد الغربي في احتكار الشرق الأوسط، كما ان السياسة الروسية ورغم انها تتعاون مع الصين الا ان هذا التعاون ليس مفتوح النهايات، فالروس ينظرون إلى تجربة عام 1949 وما بعده مع الصين، فبعد ان اسهموا بانماء قوة الصين اتجهت الاخيرة إلى مقاومة السوفيت والاشتباك معهم في اكثر من مواجهة حدودية في الستينات، ثم انفتحوا على تطوير علاقات مع الولايات المتحدة في السبعينات تسببت بسحب ثلث القدرات السوفيتية من شرق اوروبا إلى شرق اسيا حيث الحدود الصينية.

واليوم الصين يمكن ان تستمر بالنمو بمعدلات مرتفعة خلال العقدين القادمين حتى اواسط ثلاثينيات القرن الحالي، وهو ما سيكون على حساب الروس أولا واخيرا، ومن ثم فان الروس يبحثون عن توسيع مكانة لهم عبر الشرق الأوسط، ولا يمكن ان نتصور ان يعطوا تلك المكانة للصين.

3-المحددات الشرق أوسطية:

ان منطقة الشرق الأوسط فيها الكثير من التناقضات وعدم الاستقرار التي لا يمكن معها ان تعطى للصين امكانية للتوسع، فالشرق الأوسط هو قريب من الثقافة والحضارة الغربية بحكم عدة قرون من الاحتلال، وقرن من الانخراط بمشاريع الغرب السياسية، وعلاقات اقتصادية وثقافية واسعة معه، وازمات ما زالت مفاتيحها لدى الغرب، مثل الصراع العربي الإسرائيلي، ناهيك عن إستراتيجيات التفكيك للمنطقة العربية ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير[35]. كما ان الشرق الأوسط يعاني داخليا من ظروف عدم استقرار لا يمكن معها ان يتصور بان دخول طرف خارجي يمكن ان تحل مشاكل شرق اوسطية، انما ستعقد المشاكل الموجودة، وهناك قناعات شرق اوسطية ان خروج القوات الاجنبية من المنطقة وكف تدخلها فيها سيكون بداية حلحلة المشكلات الإقليمية[36].

ولا يبقى امام الصين الا مدخلات محددة في التعامل مع الشرق الأوسط[37]:

–المدخل الاقتصادي–السياسي بالنسبة إلى إيران: فإيران تحتاج إلى دعم الصين وغيرها من القوى التي تنافس الغرب من اجل اقامة بنية قوة عسكرية، والصين بحاجة إلى موطئ قدم في الشرق الأوسط لا يكون تابعا للغرب أو لا يدين بولاء تام للغرب، ويمكن الاستفادة منه ومنها استثمار حقول إيران النفطية لتكون موجهة في انتاجها للصين، ولتكون السوق الإيرانية بعد رفع العقوبات الدولية متقبلة لدخول البضائع الصينية باوسع نطاق.

–والمدخل الاقتصادي بالنسبة إلى دول الخليج العربي: فهذه الدول ايقنت ان هناك فرص اقتصادية تنمو وتتسع في شرق اسيا، ولهذا بدأت برفع كميات النفط المصدرة إلى قارة اسيا، وعملت خزين إستراتيجي نفطي في اكثر من إقليم في القارة، واعادت توجيه جزء من استثماراتها إلى هذه القارة حتى ارتفعت من سقف 5.4 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 76.2 مليار دولار عام 2014، ناهيك عن توسيع حجم التجارة بين الطرفين من 12.3 مليار دولار عام 2000 لتبلغ نحو 182 مليار دولار عام 2014 [38].

–والمدخل التكنولوجي بالنسبة إلى الصراع العربي الإسرائيلي: كانت الصين من الداعمين للعرب في صراعهم من إسرائيل في الخمسينات والستينات والسبعينات، ضمن سياسة تقوم على دعم الدول النامية عامة، الا ان الامر بدأ يتغير بعد حزم الاصلاحات الصينية عام 1978 لتشهد علاقات الصين تحولا في العقد الثامن نحو عدم الانحياز لاطراف الصراع مستثمرة موقف العرب المتجه إلى عقد اتفاقات سلام مع إسرائيل. ثم اتجهت الصين بعد احداث تيان انمين عام 1989 التي اعتصم فيها الطلاب الصينيين مطالبين بمزيد من اصلاح للبنى الاقتصادية والسياسية الصينية وفقا لمقاييس الغرب، والتي واجهتها الحكومة الصينية بعنف كبير تسبب بان تقلص القوى الغربية سقف علاقاتها مع الصين على نحو تراجع معه النمو في الاقتصاد الصيني للاعوام 1989 و 1990 و 1991 و 1992 إلى نحو 3%، وادركت الصين ان مفتاح الغرب هو باقامة علاقات مع إسرائيل، وان التكنولوجيا التي يعزف الغرب عن تقديمها للصين يمكن الحصول عليها من جهة إسرائيل التي تحتاج إلى اقامة علاقات مع الصين ومع الهند لترفع الضغط على العرب، ويقوى موقفها الدولي. وبالفعل بدأت العلاقات الصينية–الإسرائيلية بالارتفاع سياسيا واقتصاديا وعسكريا، فارتفع سقف العلاقات التجارية من نحو 0.1 مليار دولار عام 1995 ليصل إلى نحو 2.1 مليار دولار عام 2000 ثم إلى 12.3 مليار دولار عام 2014. وزودت إسرائيل الصين بتقنيات عسكرية مختلفة وبضمنها طائرات واقمار تجسس وتقنية صناعة السفن وغيرها[39].

واذا ما اردنا ان نقيم مدى تاثير المحددات اعلاه في السياسة الصينية تجاه الشرق الاوسط، نقول ان المحددات اعلاه، وقياسا بقوة الصين العسكرية والسياسية والاقتصادية والسكانية في العالم، انما اسهمت بعدم انخراط الصين في احداث الشرق الأوسط، انما راعت وجود مسافة مهمة من التفاعلات الإقليمية، وعدم التعرض المباشر للمصالح الغربية، كون اهتمامها منصب لليوم على مناطق جنوب شرق وشرق اسيا، وهذا الامر لا ينف ان الصين بدأت برفع سقف تبادلاتها مع الدول الشرق أوسطية بعد العام 2001 تمهيدا لمرحلة قادمة، يتوقع ان تطلق منتصف العقد القادم من هذا القرن، قوامها انخراط اوسع في عدة اقاليم ومنها: الشرق الأوسط وافريقيا ووسط اسيا، ولتبقى القارات

اللاتينية واستراليا واوروبا بعيدة نسبيا عن الاهتمامات الصينية حتى منتصف هذا القرن عندما تكون قوة الصين قد بلغت ضعف قوة الولايات المتحدة اقتصاديا، وقاربت على منافستها عسكريا.

مع ذلك، وجدنا ان الصين اتجهت إلى الشرق الأوسط، نحو إيران ونحو سوريا في موقف شهد بعض التحول عما كان عليه الحال قبل عام 2001 عندما تركت العراق يسقط في يد الولايات المتحدة تدريجيا وصولا إلى العام 2003، وقبله لم تعارض احتلال افغانستان، كما سمحت باسقاط نظام الحكم في ليبيا بتحفظات غير جدية ولا تعكس التزاما دوليا بحفظ مصالحها، وربما مبعث التحول هو[40]:

-اما ان الصين تريد ان تقايض الولايات المتحدة على منافع اقتصادية متبادلة

-او تريد ان تجري معها مساومات تتعلق بمنطقة جنوب شرق اسيا حيث توجد قوات أمريكية تديم زخم التوازن الإستراتيجي في المنطقة على نحو يعيق قدرة الصين في اتواء شرق آسيا ضمن نفوذها.

-او انه يمثل رغبة بان تورط جانب مهم من موارد الولايات المتحدة في نزاعات إقليمية متعددة، رغبة منها في ان تكلف الولايات المتحدة كلف تجعل بقائها على قمة الهرم الدولي لا يدوم لمدة اطول من المتوقع: العقد الثالث من هذا القرن وفقا لمعدل نمو وانتشار عوامل القوة دوليا.

المحور الثالث: الصين والتفاعلات الشرق اوسطية: الأزمة السورية نموذجا

تعتبر منطقة الشرق الاوسط واحدة من المناطق التي بدأت الصين توسع من علاقاتها معها، لاعتبارات عديدة سياسية واقتصادية[41].

شهدت منطقة الشرق الأوسط انتشارا واسعا للازمات وعوامل عدم الاستقرار السياسي، المحلية والإقليمية والدولية، منذ بدأ ظهور دول هذه المنطقة في الربع الاول من القرن الماضي صعودا، واسبابها[42]:

-عوامل تاريخية: فالمنطقة بها جذور حضارات تاريخية متقدمة، الا انها اندثرت جراء صراعات وعوامل محلية وإقليمية، وهو ما تسبب بان تكون عوامل عدم الثقة بارزة في العلاقات الإقليمية، ومنها موقف العرب من الفرس بحكم اسهام الفرس في اضمحلال

الحضارة البابلية قبل الميلاد، وموقفها في تدهور الحضارة الاسلامية العباسية، وموقف الإسرائيليين من العرب بحكم قيام البابليين بتدمير حضارة إسرائيل قبل الميلاد وقيامهم بالسبي البابلي، ورؤى الكرد للعرب بكونهم لم يسهموا بان تنضج حضارة كردية طوال تاريخهم الممتد منذ الالف الثالث قبل الميلاد لغاية اليوم، وغيرها من احداث كثيرة لم تجعل الشعوب المتجاورة: العربية والفارسية والتركية والكردية والعبرية والاذرية تثق في بعضها البعض الاخر.

–عوامل جغرافية: فحدود المنطقة العربية مصطنع، وهو يفصل اعداد كبيرة من العرب ويضعهم في دول الجوار: عربستان، والاسكندرونة، والقرن الافريقي وتنزانيا، وجنوب الصحراء الافريقية الكبرى حيث تشاد والنيجر ومالي والسنغال، وغيرها. كما ان وضع الكرد كان وما يزال يشكل مشكلة، فهم قومية كبرى يقدر عدد نفوسها بنحو 60 مليون انسان، أي انهم اكبر من القومية الفارسية واكبر من القومية التركية واكبر من القوميتين الاذرية والارمنية الا انهم موزعون بين عدة دول، ناهيك عن وجود مشكلات ظهرت بين الدول العربية ذاتها بسبب طريقة تقسيم الحدود البينية.

–عوامل مذهبية ودينية: واهم هذه العوامل هي المتعلقة بالصراع على فلسطين، فالإسرائيليون يرون ان لهم حقا في فلسطين كونهم اول الاقوام التي استوطنوها: العبرانيين، واسسوا فيها مملكتهم قبل ان يدمرها االبابليون، والمسلمون يرون ان لهم فيها المسجد الاقصى ووجودا مستمرا منذ الالف الثاني قبل الميلاد، والمسيحيون يرون ان لهم فيها كنيسة القيامة، ووجودا متاصلا منذ الالف الاول قبل الميلاد، ثم ياتي صراع مذهبي تاريخي طرفاه الفرس والعثمانيون، ثم تحولا لاحقا ليشمل اغلب المنطقة ضمن منطق: أي الاعتقادات والتفسيرات هي الاصح. وهذا الامر لم يتم تسويته سياسيا، بل اصبحت العوامل الدينية والاعتقادية والسياسية متداخلة، ولم تستطع الدول الشرق اوسطية ان تتحول لتكون دولا معززة لنهج وطني يتعايش فيها الجميع بداخلها.

–عوامل اقتصادية: فالثروات موزعة بشكل متباين بين دول المنطقة، واغلب التفاعلات الدولية مع الشرق الاوسط تم لاسباب اقتصادية.

–عوامل دولية: وتتعلق بكون القوى الغربية الكبرى ترى ان الشرق الأوسط جزء من امنها، وانها لن تسمح بنزعة استقلالية تؤدي إلى التأثير بنفوذ الغرب أو بمستوى تدفق النفط الشرق اوسطي اليه. وعليه اندفع الغرب في بناء ودعم انظمة تسلطية في المنطقة، منعزلة عن واقعها، تفتقر للشرعية، وهو امر قاد إلى التمهيد لاحداث ما عرف بالربيع العربي، التي استغلت الولايات المتحدة انتفاء حاجتها لاستمرار النظم العربية القائمة وتحريك الجماهير العربية تحت منطق: ان الحاضر والمستقبل سلبي في ظل الانظمة القائمة وان على العرب ان يغيروا تلك الانظمة، ورغم ان الغرب حرك الجماهير الا انه عاد ليتركها في سوريا وفي اليمن وفي العراق ليحدث اكبر عمليات زعزعة للاستقرار الداخلي، تمهد لاختيار خيار تفكيك هذه الدول الثلاث لاحقا.

ان السياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية، تعود إلى العام 2000 عندما صعد المحافظون الجدد إلى قمة الهرم السياسي الأمريكي، فرأوا ان استمرار المشهد السياسي العالمي سيفيد ان الولايات المتحدة لن تبقى على قمة الهرم لاكثر من العقد الثاني من هذا القرن، بحسب معدلات النمو العسكري والاقتصادي والتكنولوجي، وان الامر بحاجة إلى حدث يبرر انقسام العالم حضاريا وفقا لرؤية صموائيل هنتنغتون في صراع الحضارات، والى حدث يبرر تفكيك الشرق الأوسط لتكون الولايات المتحدة متربعة على المنطقة وقريبة من إسرائيل، وبعيدا عن اخلاقيات الطرح ووسائله، تسبب الامر بدفع قوي جدا لصراع الحضارات مس العالم الاسلامي بشدة عام 2001، والى احتلال افغانستان والعراق، والى صياغة مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يدفع دول وشعوب المنطقة العربية إلى نزع اخلاقها وقيمها وانظمتها السياسية دفعة واحدة والانخراط باربع اصلاحات وفقا لمقاسات الغرب[43]:

–تغيير الانظمة السياسية واعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة

–التحول نحو اقتصاد السوق، وبيع القطاع العام

–منح المرأة الحرية وفقا لمقاسات الغرب

–انهاء التعليم الديني، وجعل نظم التعليم مدنية.

ثم تحركت صوب الفوضى الخلاقة: جعل كل القوى السياسية والدينية والقومية والمدنية تتصارع، لكي يبلغ العرب نظاما متوافقا مع احتياجاتهم، حتى وان اقتضى الامر تفكيك الدول، وان يتجه كل جزء إلى بناء نظام يتناسب واحتياجاته، وازاء حجم المأساة الانسانية في العراق، غير الأمريكان طريقة التعامل ليتجهوا نحو ما عرف بالربيع العربي: اسقاط الانظمة العربية عبر ثورات الشباب العربي، وحدث التغيير سريعا في مصر وتونس حلفاء الولايات المتحدة تقليديا، لاعطاء انطباع ان الغرب يقف مع العرب دون دراية ان المقصود ليس مصر ولا تونس التي لا تعاني من وجود مشكلات حادة اثنية أو مذهبية بحكم ارتفاع سقف التجانس بين الشعب المصري والشعب التونسي، انما كان المقصود سوريا والعراق واليمن، التي تركت شعوبها تتحرك، وترك امرها للانظمة السياسية، ولتبدأ ماساة شعوب هذه الدول.

وبقصر موضوعنا على سوريا، فان هذه الدولة تحرك شعبها طلبا لاجراء اصلاحات عام 2011، الا ان القيادة السياسية فيها أخطأت في تقدير الموقف وتعاملت بعنف غير مسبوق مع دعوات لا يتعدى الفاعلين فيها بضع عشرات من الاشخاص، ليبدأ بعدها انخراط سوريا ككل في حرب اهلية واسعة، استنزفت فيها الموارد المحلية، وتورط فيها اطراف إقليمية، واتجه الامر إلى تورط اطراف دولية، حتى يكاد الامر يبدو وكانه حرب عالمية على الارض السورية، يتداخل فيها اكثر من بعد: محلي واقليمي ودولي، سياسي وديني.

وامام سقف المعاناة الانسانية في سوريا، وبدء تمدد ظاهرة عدم الاستقرار إلى العراق ودول الخليج وتركيا، وسيصل لاحقا إلى إيران كما وصلت تداعيات الهجرة إلى حدود اوروبا، صارت تتعالى الدعوات لايجاد طريقة للتعامل مع الأزمة السورية، وكان تركيز الغرب هو على تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على سوريا، وايجاد حلول عسكرية فيها، الا ان روسيا كانت تعارض هذا الاتجاه كون الأزمة يمكن حسمها بالتعاطي السياسي، وهو امر أيدته الصين في اكثر من مناسبة طيلة المدة بين 2011–2015 (44).

واذا ما استقرانا اهم المواقف الصينية من هذه الأزمة، سيلاحظ

لقد اتسم موقف الصين تجاه الأزمة السورية التي اندلعت عام 2011، بوجود اختلاف واضح مع الموقف الأمريكي، ورغم ان السياسة الصينية هي سياسة تراجع فيها اولوية المبادئ واعتمدت درجة مرتفعة من البراغماتية خصوصا في الالفية الجديدة[45]، ورغم انه سبق للصين ان اختلفت مع الولايات المتحدة في اكثر من قضية في الشرق الأوسط، الا انها هنا كانت تقف خلف روسيا، وهو ما جعلها تبقى محافظة على مستوى من الاختلاف لم تقبل بموجبه تمرير أي قرار من مجلس الامن استنادا إلى الفصل السابع [46].

ولبحث الموقف وجدية التزام الصين بموقف المعارضة، يلاحظ ان روسيا دخلت الشرق الأوسط من منطلق ان الولايات المتحدة تدير نظاما دوليا عبر الشرق الأوسط، وان تدخلها لاعاقة صناعة نظام لا يتناسب ورغبات روسيا، فوقفت مع النظام السياسي السوري إلى مستوى سمحت له بالمحافظة على توازن قوى متوازن نسبيا طوال المدة بين 2011– 2015، وفي العام 2015 اتجهت إلى التدخل بشكل مباشر في الأزمة السورية على نحو ولد حرجا بالغا للولايات المتحدة التي لم تكن تتوقع ان ترى روسيا منغمسة عسكريا بهذه الأزمة، وهو ما يعني ان توجهها لانهاك الشعب السوري حتى يقتنع بتفكيك الدولة قد جوبه بعقبة[47].

والامر هنا لم يتوقف عند تعطيل قرارات مجلس الامن وفقا لرغبات أمريكية، انما صارت الصين تقف إلى جانب روسيا في مشاركتها في جهدها للمحافظة على استمرار وجود النظام السوري، وهو ما يدفع إلى البحث عن المدى الذي تشكله سوريا كمصلحة للصين؟

لا يمكن ارجاع موقف الصين إلى عوامل ايديولوجية متعلقة بوجود حزب شيوعي على سدة الحكم في الصين، فالصين تركت المبادئ الايديولوجية وراء ظهرها واعتمدت البراغماتية، ولا يمكن ايضا ارجاع موقفها إلى عوامل حضارية، فالحضارة الكونفشيوسية لا تدعو إلى الصدام، بل تسمح بقدر كبير من الصبر والانتظار. اذن، لا بد ان هناك اسباب اخرى دفعت الصين إلى الخروج والمجازفة باحتمالات للخطأ وحدوث تماس مع المصالح الأمريكية[48].

ان الصين ترى ان ما حدث في سوريا انما هي مطالب لاصلاح النظام السياسي، الا انها سرعان ما تغيرت وجهتها، فالثورة السورية تحولت إلى نزاع مسلح بين الدولة ومعارضيها وبعضهم متطرف، فرفضت التدخل الأجنبي في سوريا، ودعت إلى ضرورة احترام مبدأ سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، الذي يعد أحد المبادئ الخمسة الثابتة التي تؤمن بها الصين في تحقيق سياستها الخارجية منذ قمة باندونغ في الخمسينات من القرن الماضي. كما ان اغلب ما بناه ودعمه الغرب من حركات متشددة ظهرت ونضجت في سوريا يمكن ان تنتقل إلى الصين وغيرها في أي وقت، على غرار بناء تنظيم القاعدة في افغانستان في الثمانينات الذي نمى تحت سيطرة الولايات المتحدة، ثم خرج عن سيطرتها[49].

وعليه، وطالما ان مواجهة الولايات المتحدة سيترتب عليه كلف غير مرغوبة صينيا، فالصين تتجه إلى مرتبة القطب الدولي المشارك بصنع النظام والأحداث الدولية، وقياداتها بدأو يدركون ان النظام الدولي لن ينتظر الصين حتى تكمل عناصر قوتها في حدود عقدين من الزمن، ولهذا اتجهوا خطوة متقدمة، فهم لم يقفوا إلى الضد من المصالح الأمريكية، انما اتجهوا لدعم قضية محددة، وعدم تاييد الولايات المتحدة فيها، وتركت الروس في الواجهة. والروس اتكلوا على الإيرانيين الذين تحملوا جزء هام من كلف الأزمة السورية باعتبارها جزء من الامن القومي الإيراني، وصارت نظرة الصين لسوريا بان انهيار النظام السياسي فيها يفيد بانهيار واحد من اهم الحلقات التي ظهرت ويمكن ان تستنزف قدرة الولايات المتحدة للاستمرار في قمة النظام الدولي، متعلقا بمسالة الهيبة، فالولايات المتحدة لم تستطع ادارة وضع سوريا نحو ما مرسوم وكشفت اوراقها بانها تدير ملفا يدعو إلى تفكيك الشرق الأوسط ليكون إقليما يدعم استمرار الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي[50].

أي ان اصل موقف الصين من الأحداث في سوريا وتوجهها إلى دعم النظام السوري سياسيا، وليس عسكريا كما فعلت روسيا وإيران، على حساب حركات وقوى المعارضة، كونها ترى ان ما يحدث في سوريا انما هي مزيج معقد من احداث مقاومة

وارهاب، وتدخل خارجي بشان سيادي داخلي، وان الموقف الصائب هو بدعم النظام والمحافظة على الدولة السورية.

ويبقى السؤال قائما: إلى أي قدر يمكن ان تذهب الصين في معارضة الولايات المتحدة والغرب في سوريا؟

ان العلاقات الصينية الأمريكية لها ابعاد مترامية الاطراف: سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا، وتغطي مجالات علاقاتهما العلاقات الثنائية والعلاقات الإقليمية وملفات دولية ليست بالقليلة، والصين تدرك مسالتين إستراتيجيتين(51):

–ان بروزها لم يحن وقته، وان اهتمامها الآن يقتصر على جنوب شرق وشرق آسيا،

–والمسالة الاخرى هي ان الشرق الأوسط هو منطقة نفوذ ومصالح أمريكية، والافضل هو الاتجاه إلى ارغام الأمريكان لدفع مساومات لكي تتخلى الصين عن موقفها في الشرق الأوسط.

وعموما، يبقى موقف الصين من أحداث سوريا، يعبر عن تحول في السياسة الصينية، ليس فقط تجاه احداث سوريا فقط، انما تجاه الشرق الأوسط بشكل عام، على نحو يعطي انطباع ان هناك بوادر تحول إستراتيجية في السياسة الصينية، يمكن ان تكون اعمق في السنين القادمة، واذا ما تحقق ذلك فهو يعني ان الصين قدمت المدة التي يمكن ان تتفاعل فيها مع المجتمع الدولي من منطق كونها قطب باحث عن مكانة ودور يتناسب وحجمها السياسي والعسكري والاقتصادي والحضاري العالمي.

الخاتمة والاستنتاجات

في ختام هذا البحث، تم التطرق إلى موضوع مهم، الا وهو متعلق بالصين وسياستها تجاه الشرق الأوسط، فالصين كما تم بيانه هي قوة كبرى صاعدة، ويتوقع ان تشغل مكانة القطب الابرز أو القطب المشارك مع الولايات المتحدة خلال العقود القادمة.

والصين في بلوغها مرتبة متقدمة في الهرم الدولي، وفي عملية نمو قوتها، فانها تنمو على الصعد كافة: عسكريا واقتصاديا، وهي تدرك ان ما بدأته عام 1978 من عهد

الاصلاحات انما اقترن بتغليب البراغماتية على المبادئ والايديولوجية الشيوعية، وهو ما يتطلب ان تمنح فرصة كافية ليبلغ نموها مداه ، وهو ان تكون الصين القوة العظمى، ولهذا لا تتجه الصين إلى التماس مع مصالح القوى الاخرى ، انما هي تركز على رفع سقف المنافع، وخفض سقف الكلف، ولهذا فهي حددت وجهتها بانها قوة اسيوية في المرحلة الاولى تركيزها على تحسين مستوى المعيشة ووقف ارتفاع سقف الفقر داخل مجتمعها، ثم انتقلت إلى مرحلة اكبر بمضاعفة ناتجها المحلي لتعطي حيز اكبر لبناء عوامل قوتها بشكل متوازن نسبيا: اقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا، مع رفع سقف تاثيرها السياسي إلى نطاق حدودها الإقليمية، وفي العقد الاول من القرن الحالي بدأت تتجه نحو مطالب تخص مياه دولية واخرى قيد نزاع في بحر الصين، رغبة بتوسيع نطاق امنها ومجال نفوذها، والحصول على موارد تحتويها تلك المياه.

بل وان توجهها صار ياخذ منحى تصاعدي، وصار لديها اهتمامات متصاعدة بواحدة من اكثر المناطق اضطرابا الا وهي الشرق الأوسط. واتجهت الصين إلى توسيع علاقاتها مع دول الشرق الأوسط لتاخذ جوانب مختلفة: تصدير سلاح، تبادل تجاري، جلسات حوار إستراتيجية، تبادل بعثات ثقافية وتعليمية،..

واشرنا في متن البحث، إلى ان الصين رغم توسيع دائرة اهتمامها بالشرق الأوسط، بقت لا توسع من سقف التزامها السياسي بالأحداث الجارية في المنطقة انما تقصر امرها في رفع سقف المساومة مع الولايات المتحدة كما جرى الامر مع العراق عام 2003، وما حصل في ملف إيران النووي انها لم تكن ضد التسوية انما كانت لديها مصالح في إيران وحققتها في ظرف اتجه الغرب إلى التقاطع مع إيران. والامر نفسه يتكرر مع سوريا، فهي تركز على عدم التدخل في الشؤون الداخلية وليس على مبدأ حماية الشعب السوري أو وجوب القيام باصلاحات، وربما سنشهد موقفا صينيا مؤيدا لاي صيغة تسوية للملف السوري ، تضمن جانبا من مطالب الصين، او ان يتحقق للصين تحقيق لبعض مصالحها الاخرى في علاقاتها بالغرب.

الهوامش:

1-Rocky Harbors, TAKING STOCK OF THE MIDDLE EAST IN 2015, Washington, Center for Strategic and International Studies, 2014
http://csis.org/files/publication/150306_McLaughlin_RockyHarbors_chapter3.pdf
Elliot Sperling, The Tibet-China Conflict: History and Polemics, Washington, East-West Center Washington,2009, pp: 5-6.
http://www.eastwestcenter.org/fileadmin/stored/pdfs/PS007.pdf
[2]-Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, , Congressional Research Service, No. 7-5700, October 21, 2015,pp: 3-4.
https://www.fas.org/sgp/crs/row/RL33534.pdf
3-Wang Chaoguang, Modern Chinese History, Beijing, Institute of Modern History, CASS, Chinese Academy of Social Sciences, 2014
http://www.cish.org/congres/Session%20II-Modern-Chinese-History.pdf
[4]–حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنه، الجزائر، 2008، ص ص60–61. وايضا:

Ely Ratner, Rebalancing to Asia with an Insecure China, The Washington Quarterly, Washington, Center for Strategic and International Studies, SPRING 2013, pp:21–22.

5–Sonya Sceats and Shaun Breslin, China and the International Human Rights System, London, The Royal Institute of International Affairs, October 2012, pp: 3–4.

6–Yong Deng, China: The Post Responsible Power, THE WASHINGTON QUARTERLY, Washington, The Elliott School of International Affairs, WINTER 2015, pp:118–119.

7–Ashley J. Tellis, Balancing without Containment: A U.S. Strategy for Confronting China's Rise, THE WASHINGTON QUARTERLY, Washington, The Elliott School of International Affairs, FALL 2013, pp: 110–111.

8–Zhongqi Pan, L'economia della complessità: cause, vincoli e prospettive, ISPI, Milano, ISPI (Istituto per gli Studi di Politica Internazionale), No. 55 – MAY 2011
http://www.ispionline.it/it/documents/Analysis_55_2011.pdf

9–Jon B.Alterman and John W.Garver, China, the USA, and Middle east, Washington, The Elliott School of International Affairs, 2009, pp: 71–72.

10––Susanne Gratius, The international arena and emerging powers: stabilising or destabilising forces?, Madrid, FRIDE , Comment, April 2008
http://fride.org/download/COM_emerging_powers_ENG_abr08.pdf

[11]–حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني، مصدر سبق ذكره، ص ص46–47. وايضا:

Nori Kasting and Brandon Fite, U.S. AND IRANIAN STRATEGIC COMPETITION The Impact of China and Russia, Washington, Center for Strategic and International Studies, 2012, p:5.

12-Arab-Chinese Business Conference ACBC – 2015, Beirut, 27 May 2015
http://www.fab-jo.org/Media/Default/Documents/Arab%20Chinese%20Business%20Co%20B.pdf

ينظر مثلا: د. نيللي كمال الأمير، الحوار العربي–الصيني .. آلية جديدة لتعزيز التعاون المشترك، مجلة الخليج الاماراتية، الشارقة، دار الخليج للابحاث، حزيران 2015 -http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/59e41ffe-cca6-49a5-a619-0d5b5560f4ab#sthash.RMyh6d3u.dpuf

وايضا: تقرير: اجرى تشانغ مينغ نائب وزير الخارجية مباحثات مع مستشارة الشؤون السياسية والإعلامية للرئيس السوري، منتدى التعاون الصيني العربي، في: 15 تشرين الاول 2015 http://www.cascf.org/ara/zajw/t1306224.htm

وايضا: كلمة معالي وانغ يي وزير الخارجية الصيني في الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي، وزارة الخارجية الصينية، في: 5 حزيران 2014 http://www.fmprc.gov.cn/ce/cejo/ara/dtxw/t1164566.htm

13-Evan S. Medeiros, China's International Behavior, Santa Monica,, RAND Corporation, 2010, pp: 52-53.

14-Sam Perlo-Freeman, and other, Trends in world military expenditure, 2014 Also, Stockholm International Peace Research Institute, http://books.sipri.org/product_info?c_product_id=496

15-Yong Deng, China: The Post Responsible Power, op. cit, pp:120-121.

16--Sonya Sceats and Shaun Breslin, China and the International Human Rights System, op. cit, pp:45-46.

[17]–حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني، مصدر سبق ذكره، ص63.

18-Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service, No. RL33534, October, 2015, pp: 5-7.

19-Yong Deng, China: The Post Responsible Power, op. cit, pp: 123-124.

[20]-Jonathan D.Pollack. China the evolving international system, Santa Monica, RAND Corporation, 1983, pp:4-5.

21–محمود صافي محمود، توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 20 ايار 2014 http://www.acrseg.org/38006

22-Jian Zhang, China's growing assertiveness in the South China Sea A strategic shift?, Canberra, Commonwealth Government and The Australian National University, The National Security College, 2011, pp: 4-5. http://nsc.anu.edu.au/documents/occasional-5-brief-4.pdf

[23]–تذهب وكالة معلوما الطاقة الأمريكية إلى ان مخزون الطاقة غير التقليدي يبلغ نحو 40 الف مليار برميل، لكن القدرة على استخراج كميات صناعية منه من النفط تقدر بنحو 375 مليار برميل، منها 75 مليار في روسيا و 58 في الولايات المتحدة و 35 مليار برميل في الصين.

ينظر: روسيا تمتلك أكبر احتياطي من النفط الصخري في العالم، استخرج بتاريخ: 19 حزيران 2015

http://arab.rbth.com/economics/2013/06/19/23599.html

[24]–الصين تقفز إلى رابع أكبر منتج للنفط فى العالم، استخرج بتارخ: 12 ايلول 2015

http://arabic.people.com.cn/31659/8004692.html

وايضا: قائمة الدول حسب احتياطي الغاز الطبيعي، استخرج بتاريخ: 22 تموز 2015

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%85%D8%A4%D9%83%D8%AF

25-Ashley J. Tellis, Balancing without Containment: A U.S. Strategy for Confronting China's Rise, op. cit, pp: 112-113.

Also, HONGYI HARRY LAI, China's Oil Diplomacy: is it a global security threat?, Third World Quarterly, Routledge, Vol. 28, No. 3, 2007, pp: 519-520. https://myweb.rollins.edu/tlairson/asiabus/chioildipl.pdf

26-Shadi Hamid and Peter Mandaville, Bringing the United States Back into the Middle East, THE WASHINGTON QUARTERL, Center for Strategic and International Studies, FALL 2013, : pp: 98-99.

27-ينظر: د.خضر عباس عطوان م.م. أحمد محمود عبد المجيد ، الولايات المتحدة والقوى الكبرى دراسة لعلاقات القوى الكبرى وطبيعة مشاركتها في إدارة النظام الدولي، قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 37 و 38، 2014، ص ص466-468. وايضا:

Anthony H. Cordesman, American Strategy and Critical Challenges in U.S. "Energy Import Dependence", Washington, CSIS, May4, 2015, pp: 23-24. http://csis.org/files/publication/150504_energy_strategy.pdf

28-محمود صافي محمود، توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، مصدر سبق ذكره.

[29]-Nori Kasting and Brandon Fite, U.S. AND IRANIAN STRATEGIC COMPETITION The Impact of China and Russia, op. cit , p:15

[30]-Evan S. Medeiros, China's International Behavior, op.cit, pp: 31-32.

[31]-التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2005، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، 2005، ص520.

International Institute for Strategic Studies. The Military Balance,Routledge.2014
http://www.mod.uk/DefenceInternet/AboutDefence/Organisation/KeyFactsAboutDefence/DefenceSpending.htm
Also, SIPRI Yearbook 2015, Armaments, Disarmament and International Security, in:
http://www.sipri.org/yearbook/2015

32-U.S. Census Bureau U.S. Bureau of Economic Analysis, OCTOBER 6, 2015https://www.census.gov/foreign-trade/Press-Release/current_press_release/ft900.pdf
Also, Wayne M. Morrison, China-U.S. Trade Issues, Congressional Research Service, No. 7-5700, March 17, 2015, pp: 39-40. https://www.fas.org/sgp/crs/row/RL33536.pdf

[33]-Nicholas Kitchen, The Contradictions of Hegemony: The United States and the Arab Spring, The London School of Economics and Political Science,, 2014, pp: 53-55.
http://www.lse.ac.uk/IDEAS/publications/reports/pdf/SR011/FINAL_LSE_IDEAS__UnitedStatesAndTheArabSpring_Kitchen.pdf

34-الغزو السوفيتي لأفغانستان، استخرج بتاريخ: 20 تموز 2010

http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2001/2004/10/3/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B2%D9%88D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86

35-جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط، تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، ترجمة، د.نبيل صبحي الطويل، دمشق، دار النفائس، 2008، ص ص341-342. وايضا: حسين مصطفى احمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لاصلاح النظام الإقليمي العربي، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 9، 2008، ص ص77-78.

36-قارن مع: حيدر علي حسين، الصراع في الشرق الاوسط وخارطة التوازنات المقبلة، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 41، 2013، ص ص31-33. وايضا: اميل أمين، الشرق الاوسط ، ثلاثينية الحروب الدينية، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد 13486، في: 31 اكتوبر 2015

http://aawsat.com/home/article/232336/%D%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

وايضا: غاري جرابو، الفصل الثالث من الازمة السورية: حرب دينية في الشرق الاوسط، استخرج بتاريخ: 26 حزيران 2013

http://fikraforum.org/?p=3410&lang=ar#.VjR9sbcrLIU

37-Yong Deng, China: The Post Responsible Power, op. cit, pp:122-123.

Also, Willem Van Kemenade, iran,s relations with china and the west, Institute of International Relations 'Clingendael', 2009, pp: 17-18.

http://www.clingendael.nl/sites/default/files/20091100_cdsp_paper_kemenade_iran.pdf

38-ينظر: وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست، الصين أكبر سوق تصديرية لدول مجلس التعاون الخليجي بحلول 2020، موقع صحيفة الرياض، استخرج بتاريخ: 25 اب 2015 http://www.alriyadh.com/1004745

وايضا: تقرير: التبادل بين دول الخليج والصين 279 بليون دولار عام 2020، الحياة اللندنية، استخرج بتاريخ: 22 ايلول 2015 http://www.alhayat.com/Articles/6315055/%D8%A7%D8%A7%D8%AF%A7%D9%85-2020

39-محمود صافي محمود، توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، مصدر سبق ذكره.

وايضا: جهاد المحيسن، إسرائيل والصين.. علاقات برسم المستقبل، استخرج بتاريخ: 19 تشرين الاول 2015 http://www.aleqt.com/2015/09/02/article_575638.html

40-YUN SUN, Syria: What China Has Learned From its Libya Experience, Asia Pacific Bulletin, HAWAII -USA, The East-West Center, No. Number 152, February 27, 2012

http://www.eastwestcenter.org/sites/default/files/private/apb152_1.pdf

41-يمكن التوسع في النظر الى هذه العلاقات من خلال الدراسات الاتية: د.محمد كريم كاظم، د.ابتسام محمد العامري، السياسة الصينية حيال منطقة الشرق الاوسط بعد عام2001، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 32و 33، 2013، ص ص115-122.

وايضا: سميرة نعيم عبد الرضا ، العلاقات العربية – الصينية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 23، 2013، ص ص304-310.

42-يمكن التوسع في دراسة هذه الازمات: د. شذى زكي حسن ، حلف شمال الاطلسي والتوازنات الاقليمية في الشرق الاوسط (دراسة في الازمة السورية)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ، الجامعة المستنصرية، العدد 45، 2014، ص ص100-102.

وايضا: د. نصيف جاسم أسود الأحبابي، مشروع الشرق أوسطي الكبير وأثاره الجيوبولتيكية المحتملة على الواقع العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العدد 9، 2013، ص ص360-364.

43-Evan S. Medeiros, China's International Behavior,op.cit, pp: 36-37.

وايضا: حسين حافظ وهيب، إستراتيجية الادارة الأمريكية الجديدة ازاء الشرق الأوسط، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 18، 2011، ص ص37-38.

44-Peter FERDINAND (ed), THE POSITIONS OF RUSSIA AND CHINA AT THE UN SECURITY COUNCIL IN THE LIGHT OF RECENT CRISES, Brussels, European Union, 2013, pp: 12-13.

http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/note/join/2013/433800/EXPO-SEDE_NT(2013)433800_EN.pdf

وايضا: حسين حافظ وهيب، إستراتيجية الادارة الأمريكية الجديدة ازاء الشرق الأوسط، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 18، 2011، ص ص37-38.

45-محمود صافي محمود، توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، مصدر سبق ذكره.

46-حاولت القوى الغربية تمرير اربع قرارات في مجلس الامن طوال المدة بين 2012-2014، اثنان منها يتعلق بتنحي الرئيس السوري بشار الاسد، وثالث دعا إلى وضع سوريا تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، والرابع دعا إلى احالة ملف سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

[47]–نادية حلمي، التكيف: التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر 2015

http://www.siyassa.org.eg/newsq/2701.aspx

48–Wayne M. Morrison, China–U.S. Trade Issues, op. cit, pp:28–29.

[49]–د. فارس بريزات، هل الصين تتجه إلى اتباع سياسة مناقضة لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية ؟، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات–واشنطن، http://siironline.org/alabwab/diplomacy–center/019.html

[50]–د. سنية الحسيني، هل تعكس سياسة الصين تجاه الأزمة السورية... تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة؟، صحيفة القدس العربي، 13 ابريل، 2015 http://www.alquds.co.uk/?p=326021

[51]–مايكل سينغ، السياسة الصينية في الشرق الأوسط في أعقاب الثورات العربية، The Washington Institute for Near East Policy ، واشنطن، استخرج بتاريخ: 12 ايلول 2015 http://www.washingtoninstitute.org/ar/polic–of–the–arab–uprisings